الأمم المتحدة

A/75/358

الجمعية العامة

Distr.: General
30 September 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 128 من جدول الأعمال

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 22 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشـــرفني أن أوجه نظركم إلى بيان صـــادر عن مجلس الدوما التابع للجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرســـالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 128 من جدول الأعمال.

(توقيع) فاسيلي **نيبينزيا**

071020 061020 20-12734 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 22 أيلول/سبتمبر 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

بيان صادر عن مجلس الدوما بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة

يؤيد نواب مجلس الدوما التابع للجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي تأييدا ثابتا التدابير الرامية إلى تعزيز الدور التنسيقي للأمم المتحدة في الشؤون الدولية وضمان التعاون القائم على الإنصاف بين الدول في إطار هذه المنظمة العالمية. ويكتسي هذا الموضوع وجاهة خاصة في سياق الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، نظرا لأن بعض المبادئ الأساسية الموجهة لعمل الأمم المتحدة يتم الآن التنكر لها باعتبارها مبادئ عفا عليها الزمن، أو تفسر تفسيرا خاطئا، في حين أضحت الحقائق التاريخية وذاكرة أحداث الحرب العالمية الثانية أهدافا لنزعة مراجعة إجرامية.

ذلك أنه خلف ستار من الشعارات التي تبدو في ظاهرها "نبيلة" وتنادي بضرورة جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية والنهوض بالمبادرات الرامية إلى إصلاحها، كثيرا ما يسعى عدد من البلدان الغربية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى إعادة تشكيل هذه المنظمة الفريدة لخدمة مصالحها الخاصة بها. وليست التأكيدات التي تكررها تلك البلدان بصورة متزايدة بشأن الأنشطة "الشريرة" التي تقوم بها روسيا والصين وغيرهما من الخصوم على الصعيد الجيوسياسي في الأمم المتحدة سوى وسيلة لممارسة مزيد من الضغط على المنظمة ومحاولة واضحة لتحقيق "نظام عالمي قائم على القواعد" يهدف إلى تقويض ومراجعة الإطار القانوني الدولي القائم.

ويرى نواب مجلس الدوما أن السياسة التي تنتهجها واشنطن حاليا فيما يتعلق بالأمم المتحدة هي مثال آخر على السلوك المدمر للولايات المتحدة على الساحة الدولية، حيث أنها تمارس الضغوط على الدول غير المؤيدة لها وتفرض عليها من جانب واحد جزاءات غير مشروعة تتجاوز الحدود الإقليمية. وكل هذه الأعمال تتعارض مع مبدأ التعاون الذي يقوم عليه عمل الأمم المتحدة.

ومحاولات تشويه سمعة الاتحاد الروسي وغيره من أعضاء مجلس الأمن، وتقييد تمثيلهم في الأمم المتحدة، وتقسيم البلدان إلى بلدان "صالحة" و "طالحة" بحسب مدى خدمتها للمصالح الأمريكية هي محاولات إنما تؤدي إلى نتائج عكسية وتتعارض مع أسس ومبادئ عمل الأمم المتحدة. وهذه التدابير الهدامة تتماشى تماما مع سياسة الولايات المتحدة المتمثلة في تقويض التعاون المتعدد الأطراف داخل الأمم المتحدة.

وإن مجلس الدوما، إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 153 (د-2) لعام 1947، يرفض التمثيل الزائد للبلدان الغربية في المناصب القيادية في الأمانة العامة للأمم المتحدة الذي تحقق من خلال تعيين مواطني الولايات المتحدة والدول التي تدين بالولاء لواشنطن.

ويعتبر نواب مجلس الدوما أن أي مساس بحصانات وامتيازات الأمم المتحدة والبعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة، بما في ذلك ممتلكاتها، أمر غير مقبول، ويدعون الولايات المتحدة إلى أن تتقيد تقيدا دقيقا بأحكام الاتفاق المبرم في عام 1947 بين الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام 1946. ويجب وضع حد للأعمال التي تتعارض مع

تلك الاتفاقات الدولية، مثل عدم منح الولايات المتحدة تأشيرات دخول لأعضاء وفود عدد من البلدان، منها روسيا، وحجز مبان تملكها البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة.

ونواب مجلس الدوما يؤمنون بالدور التنسيقي المركزي للأمم المتحدة في العلاقات الدولية ويدعون إلى التقيد الصارم بأهداف الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المستندة إلى ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ومساواة الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير المصير، وتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، والوفاء بالالتزامات الدولية بحسن نية.

ويرى مجلس الدوما أنه يجب تعزيز الأمم المتحدة بوصفها آلية فعالة متعددة الأطراف لتوطيد التعاون القائم على الاحترام المتبادل لأجل كفالة حقوق الإنسان على أساس أحكام القانون الدولي. ومحاولات تسييس جدول أعمال حقوق الإنسان، وفرض النُهج من جانب واحد، وإصدار الإنذارات النهائية بذريعة حماية حقوق الإنسان والقيم الأخلاقية إنما هي محاولات غير مقبولة.

ويقدر نواب مجلس الدوما تقديرا كبيرا الجهود المكثفة المبذولة للارتقاء بفعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، ويدينون أي محاولات تبذل لمراجعتها أو تقويضها.

ويؤمن مجلس الدوما بالدور الرئيسي والتنسيقي لمنظمة الصحة العالمية في مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). ففي الظروف الراهنة، تؤدي هذه المنظمة دورا أساسيا في الاستجابة العالمية في مجال الصحة العامة، وتمثل حجر الزاوية في التعاون المتعدد الأطراف في هذا المجال. ولذلك يرى نواب مجلس الدوما أن قرار الولايات المتحدة الانسحاب من هذه المنظمة ومحاولاتها لومها ولوم جمهورية الصين الشعبية على انتشار كوفيد-19 أمور تترتب عليها نتائج عكسية، ويعتقدون أن اتهامات التقاعس وعدم الشفافية الموجهة إلى المنظمة لا أساس لها من الصحة.

ويحث نواب مجلس الدوما على الالتزام الثابت بإيجاد الحلول الجماعية القائمة على توافق الآراء داخل الأمم المتحدة، والحفاظ على نظام لا غنى عنه لصون السلم والأمن الدوليين بناء على الميثاق وعلى ما اكتسبته المنظمة من خبرة على مدى سنين عديدة ستجعلها تواصل الاضطلاع بدور مركزي في البنيان العالمي للقرن الحادي والعشرين.

ف. ف. فولودين

رئيس مجلس الدوما التابع للجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي